



أسس علم الاقتصاد المؤسسي الجديد

د. دوغلاس سي. نورث

الفائز بجائزة نوبل في علم الاقتصاد لعام 1993

تحسين أداء الاقتصادات

أعترض اليوم أن أقدم لكم أجندة مفيدة للأبحاث المتعلقة بتحسين أداء الاقتصاد، خاصة في أمريكا اللاتينية. وأود أن أستهل حديثي بتقديم خلفية معلوماتية عن طبيعة المؤسسات والأسباب التي تدعونا لوضع نظرية للتحليل المؤسسي، ولماذا لا تُفسر نظريات العلوم الاجتماعية الحالية على نحو مرض طريقة تحسين الأداء. إننا نعرف الكثير عن الأداء الاقتصادي ونملك مؤشرات عن أداء الاقتصاد في أنحاء العالم كافة، كما نملك بيانات إحصائية جيدة عن "الناتج القومي الإجمالي"، وعن "حصة الفرد من الدخل" وما يعني هذان المصطلحان، وما الذي لا يعنيه؛ لأنهما اتجاهاً غير كاملين لقياس الأداء.

ماذا نعرف عن الأداء الاقتصادي الرشيد؟

نعرف أيضاً متطلبات تحقيق النمو الاقتصادي، فهي متطلبات صريحة وواضحة المعالم إلى حد كبير، فالتنمية الاقتصادية هي إحدى وظائف الإنتاجية في أي اقتصاد، لا أكثر ولا أقل من ذلك. وإن كان الاقتصاد مُنتجاً فسيكون غنياً، وإن لم يكن منتجاً فسيكون فقيراً، وبناء على ذلك، فإن ما نحتاج إلى معرفته هو كيفية جعل الدولة مُنتجةً وذلك عن طريق الإمكانات والطاقات الموجودة في أرجاء العالم كله. أما الآن فنحن لا نعرف ما العوامل التي تُحقّق النمو الاقتصادي - أي الإنتاجية - فحسب، بل إننا لا نعرف نوع المؤسسات التي تحقّق ذلك النمو، إذ ينبغي أن تتوفر لنا حقوق للملكية معرّفة جيداً وتوفّر الحوافز للناس لكي يكونوا مُنتجين.

المؤسسات التي لا بُدّ من وجودها لتحقيق الإنتاجية والنمو الاقتصادي

ينبغي أن يكون لديك نظامٌ سياسيٌّ يضع موضع التنفيذ نظاماً قانونياً وسلطة قضائية تتولى إنفاذ العقود والاتفاقيات بكلفة منخفضة. فلا يكفي أن تكون مُنتجاً فقط، بل يجب أن يتوافر لديك إطار العمل المؤسسي اللازم للاستفادة من تلك الإنتاجية، وهذا يتطلب من الغير (الطرف الثالث) تنفيذ العقود والاتفاقيات، وينبغي لكم أن تُنجزوا ذلك في مناخ تتكافأ فيه الفرص أمام الجميع دون انتقاء عدد ضئيل منهم. وأمل منكم الآن أن تخاطبوا أنفسكم قائلين: إن كُنّا نعرف كل ذلك، فلمْ لم نصبح كلنا أغنياء؟ إنه سؤال جيد، لأن معرفة مصادر النمو الاقتصادي لا تُمثّل إلا جانباً واحداً،



وثمة جانب آخر ينبغي معرفته، ألا وهو نوع المؤسسات التي ينبغي تشغيلها لتحقيق النمو الاقتصادي. وهناك شيء آخر لا يزال مطلوبًا، هو معرفة كيفية الحصول على تلك المؤسسات.

لماذا نحتاج إلى نظرية التحليل المؤسسي؟

الجواب صريح وواضح المعالم. وهو أن النظرية التي وضعناها في علم الاقتصاد لم يتم تصميمها أبدًا لتُخبركم عن كيفية تحقيق النمو الاقتصادي. وأن ما نسميه اصطلاحًا: "النظرية الاقتصادية الكلاسيكية المُحدثة"، صُممت للتحدّث عن طريقة عمل الأسواق المُطوّرة جيدًا، وعن كيفية تحسين أداء تلك الأسواق المطورة فعلاً، غير أن المشكلة الأساسية أكبر من ذلك بكثير.

يجب علينا أن نعرف كيفية إنشاء أسواق فعّالة، لا أسواق اقتصاديةً فحسب، بل أسواق سياسية أيضًا، وذلك لأن الأسواق السياسية هي التي تسبق غيرها في وضع القواعد الاقتصادية للعبة وفي تنفيذ تلك القواعد. فإن لم يكن لديكم سياسةٌ تحثُّ على وضع حقوق كافية للملكية، ونظام قضائي موضع التنفيذ، فإنكم لن تحقّقوا مثل تلك الأسواق.

نواقص النظرية الكلاسيكية المُحدثة

تُعاني النظرية الاقتصادية التي بين أيدينا ثلاثة نواقص. النقص الأول هو أن النظرية غير احتكاكية. فهي تفترض أن الأسواق تعمل بطريقة مُتقنة تتّصف بالكمال، دون تركيز أية موارد لجعلها تعمل وتؤدي وظيفتها بطريقة تفيد أنه لا يوجد لديكم أي نوع من الحكومة أو المؤسسات.

أما النقص الثاني فهو أن النظرية الاقتصادية "استاتيكية" بطبيعتها (جامدة تفنقر إلى الحركة والحياة). فالنظرية التي ورثناها تهتمُّ بأداء اقتصاد ما في مرحلة معيّنة من الزمان. وبناءً على ذلك، فإن مضامين السياسات التي نشقّها منها تكون حاسمةً ونهائيةً لكل التغيّرات التي سوف تُنتج النتائج التي تريدها. لكننا نعيش في عالم ديناميكي (متحرك) يكتفه التغيير المستمر، لا بدّ لكم فيه أن تفهموا وتستوعبوا عنصر الوقت والطريقة التي يتعلّم بواسطتها الإنسان، إضافة إلى فهم واستيعاب التاريخ. فالماضي التاريخي هو الذي يحدد الحاضر والمستقبل.

الصفة غير التمثيلية/غير المفتوحة على كل الاحتمالات "non-ergodic"

أما النقص الثالث فهو أن علم الاقتصاد يفترض في نفسه أنه عالم يمثّل كل المكونات ومنفتح على كل الاحتمالات. فالعالم التمثيلي/المنفتح على كل الاحتمالات هو العالم الذي يوجد فيه بنية أساسية ثابتة، وهو الاقتصاد في هذه الحالة بالذات. لذا فإن كل ما ينبغي عليكم القيام به هو أن تعرفوا ما هي تلك البنية الأساسية، وبعد ذلك يُمكنكم أن تجدوا حلًا لأية مشكلة تواجهكم.



قد يصح ذلك وينطبق على العلوم الفيزيائية التي ورثَ منها علم الاقتصاد تلك الفكرة. وسواءً أكان ذلك يتعلّق بالكيمياء أو الفيزياء أو علم الوراثة، فإنكم تستطيعون العودة إلى الأساسيات بحثاً عن الوحدة الأساسية، سواءً أكانت عناصر أم بروتونات أم جينات، ثم البناء عليها لمواجهة المشكلة التي تواجهكم.

نحن نعيش في اقتصاد غير تمثيلي/غير منفتحة على كل الاحتمالات

لا يوجد لدينا أي شيء من هذا القبيل في العلوم الاجتماعية. وفي الواقع، فإن جميع المرتكزات موجودة هنا في أدمغتنا. ففي عالم من التغيّر المستمر، ينبغي عليكم أن تكونوا مهتمين بالأمر الديناميكية. إننا ننشئ عوالم جديدة ومستحدثة لم تكن موجودة من قبل أبداً، فالافتراض أنّ علم الاقتصاد تمثيلي/ومفتوح على كل الاحتمالات هو افتراض خاطئ بكل بساطة.

من ضمن ما عكفت على دراسته هو علم التاريخ الاقتصادي، فأنا مؤرّخ، وقد أعددت مؤلفات عن 10000 سنة من التاريخ الاقتصادي. فوجدت مثلاً أن نوع المشكلات التي واجهها الإنسان في ثورة العصر الحجري الحديث في عام 8000 قبل الميلاد لا تبدو مثل المشكلات التي نواجهها لاحقاً. وما أن يصل المرء منا إلى الوقت الحاضر حتى يجد عالماً مختلفاً تماماً، وينبغي أن يُعاد التفكير فيه بصورة جوهرية.

كيف نتغلب على مُحدّات النظرية الكلاسيكية المُحدّثة

هذا لا يعني أن النظرية التي اشتقناها . خاصة نظرية الأسعار . ليست مفيدة، لكن يعني أنّ علينا أن نواصل تعديل نظريتنا وفهمنا للعالم. فالكثير من المشكلات التي نتعامل معها في عالمنا المعاصر هي مشكلات جديدة لم يسبق لها مثيل، ولا تستند إلى أي أساس تاريخي.

كيف نتغلب على هذه المشكلات؟ في حالة النقص الأول . أي عندما تكون النظرية غير احتكاكية . نتغلب على المشكلات عن طريق المؤسسات. وفي حالة النقص الثاني . أي عندما تكون النظرية استاتيكية . ينبغي علينا أن نأخذ في الاعتبار عنصر الوقت والطريقة التي يتعلّم بواسطتها الإنسان بمرور الزمان. أما في حالة النقص الثالث . عندما تكون النظرية تمثيلية/مفتوحة على كل الاحتمالات . فعلياً أن نهتم بالتغيير الأساسي مع مرور الوقت.

مخاطر الإفراط في الاعتماد على نظرية التطور في علم الاقتصاد

هناك عنصر آخر مفقود وهو مهم جداً. فعندما كنا نحن علماء الاقتصاد نبحث عن نظرية لتطبيقها على المشكلات الراهنة، تحوّلنا بطبيعة الحال إلى نظرية التطور، فقد كانت هذه النظرية الشيء الأقرب إلى الجسم الديناميكي للنظرية، والذي يمكننا أن نستخلص منها في محاولة منّا لفهم عالمنا. وقد أخذت نظرية التطور . وهي بحق كذلك . تصبح الآن كأنها مجموعة مفيدة من الأدوات لفهم عملية التغيير في المجتمعات بمرور الزمان، غير أن لهذه النظرية



حصرين أساسيين، أحدهما يتمثل في أنها تفترض أن الطفرة تحدث في المجتمعات تمامًا كما تحدث في نظرية النشوء والتطور.

القصدية والتغير المؤسسي

في نظرية التطور، تحدث الطفرة عن طريق الاتحاد الجنسي والتغير في النسل، ولا يوجد أي شيء من هذا القبيل في علم الاقتصاد والعلوم الاجتماعية. لكن المُحدّد الحصري الأكثر خطورة هو أن التغير "أعمى" في نظرية النشوء والتطور، فهو لا يتم بطريقة مقصودة، وإنما يحدث عشوائيًا. إننا نحصل على الطفرات، وكل من يمتلك من هذه الطفرات خصائص البقاء فإنه يستمر ويبقى، والبقية تختفي. إن الكائنات البشرية لا تعمل بهذه الطريقة. وإن جوهر ما ينبغي عليكم جميعًا أن تفهموه هو "القصدية البشرية human intentionality"، إذا ما كنا نسعى إلى تحسين الأداء المجتمعي. إننا ننجز الأشياء بهدف أن تؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق نتائج تصبّ في مصلحة رفاه الناس الذين يصنعون التغيير.

ما المؤسسات؟

المؤسسات هي أنظمة مُحفّزة، وهذا هو كل ما تعنيه. ومن المهم أن نفهم ذلك، لأنها بصفتها هذه. أي أنظمة مُحفّزة -تقدم دليلاً مُوجّهًا للسلوك الإنساني. وهي تفرض العقوبات وتمنح المكافآت لقاء القيام بأنواع محددة من الأشياء. فإذا كنا نمنح المكافآت للعاملين لكونهم مُنتجين ومبدعين، ونفرض العقوبات على السلوكيات غير المُنتجة وغير المبدعة، فإننا عندئذ نجد مؤسسات كما نريدها أن تكون. وهذا هو المشهد الذي تُصبح فيه المؤسسات معقدة. فالمؤسسات مكونة من قواعد رسمية (دساتير وقوانين وقواعد وأنظمة موضوعة موضع التنفيذ من قبل الحكومة)، وهي مكونة أيضًا من قيود غير رسمية (أنماط السلوك والاتفاقيات ومدونات أو قواعد السلوك وكلها تتساوى في الأهمية، لكنها أكثر صعوبة بكثير عندما يُراد نمذجتها وتحليلها)، وأخيرًا، فإنها مكونة من عملية الإنفاذ (الطريقة التي يتم بوساطتها إنفاذ كل من القواعد الرسمية والأعراف غير الرسمية للسلوك).

التشابه مع كرة القدم

دعوني أوضح لكم ما أعنيه بهذه الفكرة عن طريق تطبيق المجموعة نفسها من المفاهيم على مشكلات مختلفة تمامًا. وسأتحدث عن كرة القدم في هذا السياق: تُمارس لعبة كرة القدم وفق قواعد رسمية تُحدّد ما هو مسموح للاعبين أن يعملوه، وما هو غير مسموح لهم أن يعملوه. وتُوجد أعراف للسلوك أثناء اللعب، منها على سبيل المثال أن ليس للاعب أن يلحق إصابة بغيره من اللاعبين في فريق الخصم عمدًا أو قصدًا. وهناك آليات عمل يمثّلها الحُكّام في هذا السياق، وهم الذين تُتأط بهم مسئولية التأكد من التزام اللاعبين بتطبيق القواعد الرسمية وغير الرسمية. والآن، دعوني أخبركم أنه في الممارسة المهنية للعبة كرة



القدم في الولايات المتحدة الأمريكية، إذا مارس اللاعبون اللعب بطريقة غير نظيفة . ما دام سلوكهم غير النظيف هذا لم يُكتشف في اللعب . فإن فريقهم سيؤدي اللعب بطريقة جيدة.

قواعد اللعبة

هذه القواعد تعني أن الطريقة التي اتبعت فعليًا في ممارسة اللعب مختلفة كثيرًا عن البنية الرسمية التي وضعت لذلك. وإلى الحد الذي يستطيع فيه فريقك إخفاء ما يلحقه من إصابات في صفوف اللاعبين الأساسيين في الفريق الخصم، فإن الميزة التي سيحصل عليها هي فوزه في المباراة. إذ من الصعب جدًا تنفيذ قواعد اللعبة بطريقة فعّالة، فالحكام لا يرون كل شيء يحدث، وفي الحقيقة أنهم ربما يكونون منحازين أو مُرتشّين. وقد لا تكون أعراف السلوك قوية بما يكفي لتجعل اللاعبين يستوفون معايير الأمانة والنزاهة. كل تلك الأمور توحى بوجود معضلة مهمة بشأن التحليل المؤسسي الذي يجب أن تأخذه بعين الاعتبار وتذكره: "المؤسسات هي أفضل لعبة في المدينة، لكنها تبتعد كثيرًا عن الكمال فيما يتعلق بالطريقة التي تحقق فيها النتائج التي نريدها".

الحاجة إلى البحوث المبنية على التجربة والملاحظة، في مجال طريقة عمل الاقتصاد

يجب عليكم إذن أن تفهموا كيف تعمل القواعد الرسمية والأعراف غير الرسمية وخصائص التنفيذ معًا في أسواق معينة، وأن تفهموا الأسباب التي تجعلها تعمل بالطريقة التي تعمل بها حاليًا، والأسباب التي تجعلها تعمل بطريقة مختلفة عن القصد الذي وضعت من أجله. وهذه هي البداية التي تجعلكم قادرين على فهم ما يجري من أحداث. إن نوع الأبحاث التي آمل أن أشجعكم جميعًا على إجرائها هو البحث العملي في الطريقة التي تتبعها المؤسسات في العمل في أسواق مُعيّنة، ولماذا تعمل بهذه الطريقة.

الإصلاح المؤسسي: التغلب على المحددات الاستاتيكية

قلت سابقًا، إن كلمة استاتي . أي الشيء الجامد الذي يفتقر إلى الحركة والحياة . تعني أنكم معينون بعنصر الوقت، ولذلك يجب عليكم أن تدركوا أن القيود الموجودة لديكم اليوم . فيما يتعلق بكيفية استطاعتكم تغيير الطريقة التي تلعب بها اللعبة . تعتبر محدودة جدًا لأنكم ورتتموها من القوانين والقواعد والأعراف والمعتقدات الماضية. ولأنكم ورتتموها على هذا النحو، فإنها مغروسة بوجهات نظر اللاعبين الذين يعتقد الكثير منهم أن بقاءهم كلاعبين يعتمد على إصرارهم ومواظبتهم على اتباع تلك القواعد وعدم تغييرها. لذلك، فإن تبعية المسار "path dependence" هو الموروث الثقافي الذي ورتتموه من الماضي. إنه الوظيفة التي تُملئها المعتقدات والمؤسسات التي أنتكم من الماضي، وهي تميل إلى أن تكون مُحافظَةً جدًا وإلى توفير الحماية للبنى والهيكلية القائمة. فإذا ما أردتم تحسين الأداء



المؤسسي، ينبغي عليكم أن تفهموا ثقافتكم وتاريخكم ومعتقداتكم ومؤسساتكم ضمن السياق الذي تعملون فيه، وأن تعرفوا الحدود والأماكن التي يمكنكم فيها تحسين الأداء.

الإصلاح المؤسسي: تفسير القصدية الإنسانية

إن تعديل الطريقة التي تُلعب بها اللعبة يتطلب منكم فهم تاريخ تلك اللعبة، ومعرفة وضعكم الراهن لكي تعرفوا إلى أين تتجهون. وجوهر ما يهمكم في هذا السياق هو التعلّم، بمعنى أن تحاولوا تعلّم ما يكفي عن الطريقة التي يعمل بها نظامكم لكي تفهموه ومن ثمّ تستطيعون أن تُحدثوا فيه بعض التغييرات.

تعني القصدية الإنسانية . أي ما يقصده الإنسان وينيوي أو يعتزم عمله . أنّ على الإنسان أن يسأل نفسه عن كيفية فهم الناس للعالم من حولهم. فعلم الاقتصاد هو إحدى "نظريات الاختيار"، وما عليكم أن تفهموه هو أن تعرفوا كيف يحدّد الناس ما يريدون اختياره. أما المشكلة التي يواجهها علم الاقتصاد المعياري فهي أن هذا العلم يفترض أن الناس يعرفون كل شيء وأنهم مطلعون على المعلومات بصورة كاملة ويعرفون كل البدائل ويعملون على أساس النفاضل المنطقي الخالص. لكن الأهم من ذلك هو نظام المعتقدات التي يعتنقها الناس والذي يُحدّد هيكلية الحوافز لديهم.

موروث أمريكا اللاتينية للتبادل الشخصي

يوجد في أمريكا اللاتينية موروث قادم من البدايات المؤسسية، سواءً أكان ذلك من البرتغال أم من إسبانيا. وتظل أطر العمل المؤسسية الموروثة تتّصف بمزايا مهمة. فالموروث الأمريكي اللاتيني يعتبر واحدًا من التبادلات التي تتم على المستوى الشخصي (التبادل الشخصي). فلماذا إذن هذا التبادل الشخصي؟ لقد تطور هذا النوع من التبادل على مرّ القرون، فقد تطورت تدريجيًا الكائنات البشرية التي كانت تمارس الصيد وجمع موارد العيش، إلى نوع من الميّل جينيًا إلى التعاون مع الأسرة والعشيرة والجماعات الصغيرة التي تتفاعل معها. لكن تلك الكائنات تعلّمت أيضًا أن تكون مترددة وحذرة من الانخراط في التبادل مع الناس الذين لا تعرفهم، وكان ذلك السلوك صفة قيّمة للبقاء في عالم من الصيادين وجامعي موارد الرزق والعيش. لكن جوهر الأمور التي تجعل الاقتصادات الحديثة غنية، يتعلق بشيء مما قاله "آدم سميث": إن التخصص وتقسيم العمل وحجم السوق تعتبر العوامل الأساسية لثراء الأمم.

مقارنة تشبيهية لنظرية اللعبة

تتطلب زيادة حجم السوق التحوّل من "التبادل الشخصي" إلى "التبادل غير الشخصي". وينبغي عليكم أن تطوّروا هيكلية ثمّنكم من التبادل مع أشخاص لا تعرفونهم، وقد لا ترونهم مرة أخرى أبدًا. وبالنسبة إلى من لا يعرف نظرية اللعبة، فإن هذا التشبيه بسيط جدًا، فهذه النظرية تقتضي التعاون مع اللاعبين الآخرين بعد أن تعقد معهم صفقات أو تعاملات متكررة، وعندما تتعامل مع عدد صغير من اللاعبين و تعرف الكثير عنهم. إضافة إلى ذلك، فإن نظرية اللعبة تُخبرنا أننا سوف نتراجع أو نرتدّ عن التعامل مع هؤلاء اللاعبين عندما



نتوقف عن عقد الصفقات أو التعاملات معهم، أو عندما نتعامل معهم لمرة واحدة، أو عندما نتعامل مع أعداد كبيرة من اللاعبين، أو عندما لا نكون على معرفة بهم.

عالم من التبادل غير الشخصي

تعتبر عملية الانتقال من "التبادل الشخصي" إلى "التبادل غير الشخصي" المُعضلة الأساسية الكبرى التي تعاني منها التنمية الاقتصادية في العالم. فقد استغرق الغرب خمسة أو ستة قرون حتى استطاع تدريجياً تطوير المؤسسات التي مكنت إيجاد عالم من التبادل غير الشخصي. فماذا يعني "عالم التبادل غير الشخصي؟" إنه يعني أنكم بحاجة إلى وجود أسواق رأسمالية وتجارة بعيدة المدى. ويعني كذلك أنكم مضطرون إلى المشاركة في التبادل على مستوى العالم وإلى التعامل مع أناس لن تروهم أبداً مرة أخرى وإلى إقامة مؤسسات تسمح لكم بالقيام بذلك. إن "التبادل الشخصي" أمر طبيعي من حيث إنه موروث جيني على مدى الثلاث أو الأربع ملايين سنة الأخيرة، أما "التبادل غير الشخصي" فهو يتطلب أن تقوم . بطريقة أساسية . بتغيير الطريقة التي استخدمت في ممارسة اللعبة وذلك بالتعاون مع الناس الذين لا نعرفهم. وهو يتطلب أيضاً نظاماً سياسياً يضع موضع التنفيذ القواعد الضرورية، ويحتوي على آليات عمل لإنفاذ (الأنظمة القضائية والقانونية) التي يمكنها إنفاذ العقود زمنياً ومكانياً.

لماذا فشل توافق واشنطن في إنتاج أسواق فعالة؟

تواجه أمريكا اللاتينية مشكلة خلق أسواق تتميز بالكفاءة (سياسية واقتصادية في آنٍ معاً) قائمة على "التبادل غير الشخصي"، فكيف عجز توافق واشنطن على مدى السنوات الثلاثين أو الأربعين الأخيرة عن استحداث مثل هذه الأسواق؟ إن الجواب على هذا التساؤل أمرٌ سهلٌ: فالنظرية التي استعملها أعضاء التوافق كانت خاطئة، و النظرية التي استخدموها لإعداد السياسات المتعلقة ببقية أنحاء العالم . سواءً من قبل البنك الدولي، أم من قبل صندوق النقد الدولي . تفترض وجود نموذج كلاسيكي مُحدَّث للعالم، يحصل فيه الناس على معلومات كاملة، وتكون فيه المؤسسات الضرورية قائمة. وكأن كل ما علينا القيام به هو تغيير الأشياء بطريقة تدريجية عند أطرافها الحديثة، وتصبح الأمور كلها على ما يرام. والمصطلح الذي تكرر استخدامه في هذا السياق هو: "كل ما عليكم القيام به هو حساب الأسعار بطريقة صحيحة. فإذا قمتم بإلغاء ضوابط الأسعار وضوابط التبادل وضوابط الإيجار، فإن كل شيء سينجح. حسناً، لكن ذلك لم ينجح!

مزايا نظرية التحليل المؤسسي

إنكم تحتاجون إلى مجموعة من النظريات التي ستعمل على مواجهة هذه المشكلات، وهذه المجموعة هي: التحليل المؤسسي والذي يُعنى مباشرةً بنوع المؤسسات وأنظمة المعتقدات التي يجب عليكم فهمها قبل أن تتمكنوا من تحقيق النجاح. فأولاً، يجب عليكم فهم الطريقة التي يتبعها اقتصادكم في العمل، ولكي تقوموا بذلك، فإنكم مضطرون إلى فهم



التفاعل البشري وقياس تكاليفه. وهذا يعني فهم وقياس كلفة المعاملات وكلفة إنفاذ العقود، سواءً أكانت في الأسواق الرأسمالية أم في أسواق المنتجات أم في الأنظمة السياسية. وهذه هي بداية التصرف بحكمة، لأنكم ما لم تقوموا بعملية القياس، فإنكم لن تفهموا ما المعوقات الأساسية التي تعترض سبيل تحمل تكاليف منخفضة في تنفيذ المعاملات.

مثال فنزويلا

عند الوصول إلى قياس تكاليف المعاملات، فإننا نبدأ الفهم الدقيق للأسباب التي تجعلنا نجد مؤسسات تفتقر إلى الكمال والدقة والكفاءة. وعندما نقومون بإجراء قياسات كلفة المعاملات، فإنكم ستفهمون الكيفية التي يعمل من خلالها اقتصادكم. دعوني أقدم لكم توضيحاً من تجربتي في أمريكا اللاتينية، فقد دُعيت آنذاك من قبل الرئيس "كالديرا" لزيارة فنزويلا في بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي. فخاطبني الرئيس قائلاً: "الأستاذ نورث، إننا مفلسون. لكن الحكومة الفنزويلية تمتلك أصولاً قيمة من الفولاذ والألمنيوم وغيرها، وأنا أريد بيعها لأحقق بعض الدخل." لكنه . أي الرئيس . لم يجد من يشتري منه تلك الأصول في ذلك الوقت الذي دعاني فيه إليه. ثم قال لي مباشرة: "بما أنك خبير اقتصادي، فهل لك أن تُخبرني لماذا لا أجد أحداً يريد أن يشتري مني تلك الأصول؟".

المعوقات القانونية تُخفّض قيمة الأصول

كانت المشكلة كما يلي: لم تكن قيمة الأصول تستحق مبلغاً طائلاً، لأنها كانت مثقلةً بعوائق مختلفة. فإذا اشترى مطحنة للفولاذ أو معملاً للألمنيوم أو محطة لتوليد الكهرباء، فإنكم ستتحملون المتاعب ليس بسبب تكاليف شراء تلك المطحنة فحسب، بل لأنكم ستواجهون أيضاً مجموعة متنوعة من المعوقات التي تعترض سبيل قدرتك على استخدامها. فعلى سبيل المثال، كانت فنزويلا في ذلك الوقت تُطبّق نظام المكافأة أو التعويض عن نهاية الخدمة، الذي كان يقضي . كما أعتقد . بدفع أجره يوم واحد عن كل يومي عمل يؤديهما العامل في أحد المصانع إذا ترك العمل . وبناء على ذلك، إذا كان لديكم مطحنة فولاذ، وكان العاملون فيها على رأس العمل لمدة عشرة أعوام إلى خمسة عشر عاماً، وإذا تركوا العمل أو تم تسريحهم منه، فإنكم سوف تلتزمون بدفع ما قيمته أربع إلى خمس سنوات من الدخل إلى هؤلاء العاملين (كتعويض عن نهاية أو انتهاء الخدمة). والذي حاولت إقناع الرئيس "كالديرا" به هو أن قيمة الأصول لديه لا تساوي ما تستطيع أن تحصل عليه مباشرة منها فحسب، بل إن الأعباء التي ترتبط بتلك الأصول تعتبر أمراً حاسماً وبالغ الأهمية أيضاً في تحديد قيمتها.

كيف نشرع في الإصلاحات المؤسسية؟

إذا ما قُدِّر لكم أن تكونوا ناجحين في تحسين الأداء، فإنه يجب عليكم أن تفهموا العوائق الموجودة لديكم حالياً. فعليكم أولاً وقبل كل شيء أن تفهموا الموروث الثقافي، وإنني أشدُّ على ضرورة تحقيق هذا الفهم. فأنتم لا تستطيعون جعل الاقتصاد معقولاً فقط عن طريق النظر إليه بطريقة سطحية، فإذا ما أردت أن أقدم مشورة إلى أي اقتصاد، فإنني



أقضي ما لا يقل عن ستة أشهر أتعلّم خلالها الخلفية التاريخية لذلك الاقتصاد، ونظام المعتقدات في ذلك المجتمع وقيمه ومؤسساته. ثم عندما أريد محاولة إحداث التغييرات فيه، فإنني سأعرف الهوامش الحدية المتزايدة. فأنتم لا تستطيعون إحداث تغييرات كبيرة في دفعة واحدة، فهناك الكثير من المنافع المكتسبة أو القائمة التي يمتلكها الأشخاص الذين يريدون حماية مؤسساتهم القائمة. ولكنكم إذا فهِمتم الأمر فهماً كافياً، فإنكم سوف تعرفون الهامش الحدي الذي تستطيعون عنده إحداث التغييرات التي تجعل النظام أفضل.

الإصلاح المؤسسي كتغيير حدي

وبناء على ذلك، عليكم أولاً أن تكونوا قادرين على فهم البنية القائمة حالياً لاقتصادكم ولتكاليف المعاملات. ومن ثم عليكم أن تفهموا الموروث التاريخي لديكم، وخلفيتكم التاريخية والمعلوماتية، وأن تعرفوا ما العوامل التي تُحقق نمو الإنتاجية. وبعد ذلك تستطيعون أن تروا عند أي حدّ يمكنكم إحداث التغيير في الطريقة التي تؤدي بها اللعبة لجعلها أفضل مما هي عليه. أرجو أن لا تُسيئوا فهمي الآن، فبعد أن تكتسبوا الكثير من الممارسة، وبعد أن ترتكبوا الأخطاء في كثير من الأحيان، فإنكم سوف تتعلمون بعد حين ما الذي تستطيعون فعله وما الذي لا تستطيعون. فأنتم مضطرون أن لا تفهموا الطريقة التي يعمل بواسطتها اقتصادكم فحسب، بل إنكم مُجبرون أيضاً على فهم خلفيتكم التاريخية والمعلوماتية لكي تعرفوا المُحدّات التي تعتمد على مسار التبعية في إمكانية التغيير المؤسسي. وبعد ذلك ستكونون جاهزين للبدء بتحسين مؤسساتكم وأداء اقتصادكم.

كيف نرفع مستوى الإنتاجية في الدول النامية؟

لا يتمتع كل شخص في الوقت الحاضر بالمساواة مع غيره من أبناء المجتمع. في الواقع، إنكم تجدون هنا في البرازيل مشكلات ضخمة في توزيع الدخل وحالات انعدام المساواة في الثروة. وهناك أيضاً جماعات سكانية محرومة من حقوقها الأساسية (وهي الجماعات الأقل حظاً). إنكم تريدون تعديل بنية السوق لكي تتمكنوا من تحسين حياة الكثير من السكان الذين لا تتوافر لهم فرص متكافئة. إنني لا أعرف الكثير عن البرازيل لأسدي لكم النصيحة والمشورة، لكن من الشروط الضرورية التي يجب استيفاؤها شرط رفع مستوى المعرفة والمهارات لدى الفقراء. فالدول التي نجحت في التطور من حالة التخلف. عن ركب الأمم. إلى حالة النمو الاقتصادي، رفعت مستوى الأداء لديها. لقد قامت كوريا الجنوبية وتايوان برفع مستوى الأداء لديهما عن طريق الكمّ الهائل من الاستثمار في التعليم والمهارات الحياتية، وذلك لأنه كلما ازدادت إنتاجية الدولة، فإن كل فئات مجتمعها ينالها نصيب من ذلك.

كيف نتغلب على المنافع المكتسبة القائمة المعارضة للإصلاحات؟

كيف تتعاملون مع أصحاب المنافع المكتسبة الذين يريدون منع الإصلاحات؟ من الواضح أن هذا السؤال هو السؤال المحوري في كيفية التعامل. إن الطريقة الوحيدة التي ستتعونها في التعامل معهم هي أن تعرفوا ما يكفي من



المعلومات عن المؤسسات القائمة . والمنظمات التي تدعمها . التي تعارض الإصلاح . ومن ثم فإنكم ستكونون قادرين على فهم الدرجة أو المستوى الذي تستطيعون عنده أن تُغيروا الطريقة التي تؤدي بها اللعبة . وهذا يتطلب توافر معرفة جوهرية لا بالمؤسسات فحسب، بل وبالمنظمات القائمة ومصالحها، إضافة إلى معرفة طريقة عمل النظام السياسي في البلاد . ففي أمريكا اللاتينية، وفي كل مكان آخر من العالم، يجب عليكم أن تفهموا بنية الاقتصاد القائم، وأن تعرفوا ما يكفي عن الطريقة التي تعمل بها المؤسسات، وذلك لكي تتمكنوا من تعديل القواعد الرسمية والأعراف غير الرسمية للسلوك وآليات الإنفاذ لجعلها تعمل بطريقة فعّالة أكثر . وإنني أتمنى لكم حظاً وافراً بمجرد قيامكم بذلك فحسب .

*هذه الآراء تعبر عن آراء كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي مركز المشروعات الدولية الخاصة .
يصرح مركز المشروعات الدولية الخاصة بطبع، وترجمة، وأو استخدام المواد المتاحة في قاعات التدريس من خلال موقع معهد التنمية التابع للمركز على الإنترنت بشرط: (1) الإشارة بشكل مناسب للمؤلف الأصلي وللمركز، (2) إخطار المركز بمكان وكيفية استخدام هذه المادة.*

مركز المشروعات الدولية الخاصة

(Center for International Private Enterprise)
1211 Connecticut Ave NW • Suite 700 • Washington, DC 20036 • USA
ph: (202) 721-9200 • www.cipe.org • e-mail: education@cipe.org